

Distr.: General
3 February 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٨-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية

تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- مقدمة
٢	٣-٢	ثانياً- تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
٣	٦-٤	ثالثاً- تحسين فعالية عمل لجنة المخدرات
٣	١٨-٧	رابعاً- عمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) وإدارته
٩	٢١-١٩	خامساً- تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات



أولاً - مقدمة

١ - طلبت لجنة المخدرات إلى المدير التنفيذي، في قرارها ١٧/٤٥ المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية"، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين. ويقدم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

ثانياً - تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢ - دعت لجنة المخدرات، في قرارها ١٧/٤٥، بعد أن أشارت إلى قرارها ١٦/٤٤، الذي دعت فيه إلى الاستمرار في تحسين إدارة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، وإذ شجعتها الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن أولويات اليوندسيب وإدارته، إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٦/٤٥ من جانب البرنامج واللجنة؛ وحثت البرنامج على مواصلة الإصلاحات المضطلع بها بالاستناد إلى قرار اللجنة ١٦/٤٤ والتوصيات الواردة في تقارير مكتب المراقبة الداخلية (A/56/83 و A/56/689) وهيئة مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة (A/57/58).

التدابير المتخذة

٣ - اتخذت عدة مبادرات لتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء وكذلك بين الدول الأعضاء بشأن أولويات اليوندسيب وإدارته. وعقدت خمسة اجتماعات للجنة من اجتماعات ما بين الدورات منذ الدورة الخامسة والأربعين في عام ٢٠٠٢، ومن المقرر عقد أربعة اجتماعات أخرى من هذه الاجتماعات في عام ٢٠٠٣ قبل الدورة السادسة والأربعين. وغالبا ما كانت هذه الاجتماعات مسبقة باجتماعات للمكتب الموسع للجنة، وقد عقدت ستة منها في عام ٢٠٠٢، وأتاحت الفرصة للدول الأعضاء لاستعراض برنامج عمل اللجنة ولعقد مشاورات واسعة بشأن المسائل العملية تضم البلدان المانحة والمتلقي ولتوفير توجيهات سياساتية للبرنامج بصورة مستمرة. وعن طريق هذه الآلية، نهضت اللجنة بدورها بصفتها الهيئة التشريعية لليوندسيب وكمهنة تعاقدية خلال فترة ما بين الدورات. فعلى سبيل المثال، وسعيا لتيسير إجراء مشاورات مباشرة أكثر توثقا بين الدول الأعضاء، عقدت اللجنة في اجتماعاتها فيما بين الدورتين، ثلاثة اجتماعات للأفرقة العاملة من أجل معالجة المسائل التالية: (أ)

المسائل الفنية والتنظيمية المتعلقة بالجزء الوزاري من عمل اللجنة؛ و(ب) التقييم المواضيعي لتحديد أفضل الممارسات المتبعة في التنمية البديلة؛ و(ج) الخيارات المتعلقة بتأمين تمويل مضمون يمكن توقعه لصندوق اليونديسيب. وقد قدمت الأفرقة العاملة تقارير إلى اجتماعات ما بين الدورتين، التي استعرضت مختلف المقترحات والمبادرات.

ثالثاً - تحسين فعالية عمل لجنة المخدرات

٤ - أكدت لجنة المخدرات مجدداً، في الفقرة ٤ من قرارها ١٧/٤٥، دورها التشريعي في عملية إعداد ميزانية اليونديسيب، وهو يتضمن اسداء المشورة للبرنامج في إعداد ميزانية السنتين وتنفيذها وإدارة موارد البرنامج بالاستناد إلى الأولويات المحددة من جانب الدول الأعضاء وبمراعاة عمل وحدة التخطيط والتقييم وتوصيات مكتب المراقبة الداخلية، وطلبت إلى البرنامج تقديم معلومات إرشادية موضوعية وموجزة وفي الوقت المناسب مع تقديم تقارير إلى جميع الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، وقررت أنه يمكن لاجتماعات ما بين الدورات أن تسدي المشورة للجنة، حسب الاقتضاء، بشأن طرائق النهوض بوظائفها في هذا الصدد.

التدابير المتخذة

٥ - التزاما بالقواعد المنظمة لإصدار الوثائق للاجتماعات الحكومية الدولية، أتيحت وثائق الدورة الخامسة والأربعين للجنة للدول الأعضاء قبل الاجتماع بستة أسابيع. كذلك سوف تتاح وثائق الدورة السادسة والأربعين قبل الاجتماع بستة أسابيع. وعقد مكتب اللجنة للدورة الخامسة والأربعين، بعد انتخابه في آذار/مارس ٢٠٠٢، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، مشاورات منتظمة استعداداً للأجزاء المعيارية والعملية والوزارية من الدورة السادسة والأربعين للجنة.

٦ - وتنفيذاً للفقرة ٥ من القرار ١٧/٤٥، قدمت الأمانة عروضاً بشأن إعداد ميزانية اليونديسيب للسنتين وحول الحالة التمويلية للبرنامج ولا سيما تأثير توافر المساهمات ذات الأغراض العامة بالنسبة لمقدرة البرنامج على التخطيط المبكر لأنشطته وبالنسبة لموظفيه وللتدابير التي يجري التخطيط لها وتنفيذها لمعالجة الحالة.

رابعاً - عمليات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وإدارته

٧ - في القرار ١٧/٤٥ أكدت اللجنة مجدداً دور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في القيام بالتنسيق وتوفير القيادة الفعلية فيما يخص جميع أنشطة

الأمم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات، وذلك بغية زيادة فعالية التكاليف وضمان الاتساق في العمل، وكذلك التنسيق والتكامل وعدم الازدواجية في تلك الأنشطة عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وخصوصا بالعمل مع المركز المعني بمنع الإجرام الدولي؛ ورحبت بما تم من تنفيذ لنظام الإدارة المالية المعتمد، لكي يُتاح المجال لليونديسيب والدول الأعضاء لتقدير تكلفة أنشطة البرنامج العملية وتأثيرها وفعاليتها، وبغية الإسهام في تنفيذ نظام الميزنة على أساس النتائج، والتطلع قدما إلى مواصلة تطوير النظام؛ ودعت اللجنة إلى مواصلة التحسين في إدارة شؤون الموظفين وفي تعيينهم بمراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي النصف، وذلك بغية مواصلة تعزيز روح الموظفين المعنوية وكفاءة وفعالية أداء موظفي البرنامج، وطلبت إلى الأمانة توفير المعلومات عن الوظائف الموجودة في البرنامج.

التدابير المتخذة

١- تنسيق أنشطة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وقيادتها

٨- تنفيذًا للفقرة ٨ من القرار ١٧/٤٥، واصل اليونديسيب تعزيز دمج اعتبارات مراقبة المخدرات في عمل الوكالات الأخرى. ويقوم البرنامج بتعزيز هذه الاعتبارات في منظومة الأمم المتحدة من خلال دعمه لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وكذلك بصفته عضوا في فريق عمل الألفية المعني بالفقر والتنمية الاقتصادية. ويتولى هذا الفريق معالجة مسائل مستعرضة من قبيل حقوق الإنسان، ونظم الحكم، والمخدرات والجريمة. وسيواصل اليونديسيب جهوده الرامية لزيادة الوعي بالتأثير المباشر وغير المباشر للمسائل المتعلقة بالمخدرات على جداول أعمال مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢- تطبيق نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية

٩- واصل اليونديسيب تعزيز أداء نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) وفقا لتوصيات مكتب المراقبة الداخلية وهيئة مراجعي حسابات اليونديسيب، وذلك بالاستعاضة عن نظامه الحالي للإدارة المالية الذي عفا عليه الزمن بنظام يكفل الرصد والمراقبة الوافيين للأموال المعهود بها إليه. ويستند نظام (بروفي) إلى نظام قياسي مستخدم في مجال الصناعة لتخطيط موارد المنشآت. ويجري تشغيله بشكل كامل تقنيا منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. وهو يوفر للقائمين على الإدارة سبيلا للوصول إلى البيانات الآنية عن الحالة المالية لكافة المشاريع، بما في ذلك التمويل والميزانية والإنفاق. وقد أتاح للدول الأعضاء الإطلاع أيضا، عبر شبكة الإنترنت، على التقارير المتعلقة بالحالة المالية. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقد

اليونديسيب أربع دورات تدريجية بشأن إبلاغ التقارير للدول الأعضاء بالإنترنت عن طريق هذا النظام، حضرها ٤٣ مشاركاً من ٣٣ بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا. ورهنا بتوفر موارد من خارج الميزانية، من المتوقع بدء العمل بالمرحلة الثانية من النظام في عام ٢٠٠٣ وسيتم فيها استكمال بيانات الإدارة المالية بمعلومات عن أنشطة ونتائج البرامج والمشاريع.

٣- نهج الميزنة على أساس النتائج

١٠- انتقل اليونديسيب إلى إطار إداري يستند إلى النتائج، مركزاً على الأداء وتحقيق الأهداف. ويتضمن ذلك تعريفاً بيناً للأهداف الممكن تحقيقها على مستوى البرامج والمشاريع وربط الأهداف بالولايات المسندة، وخصوصاً خطط العمل والتدابير التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد وافقت اللجنة على الميزانية البرنامجية الأولى المستندة إلى النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق اليونديسيب، وذلك في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة. أما على مستوى المشاريع، فإن نظام (بروفي) سيؤدي إلى تنظيم الرصد الفني تنظيمًا منهجياً في كل وحدات اليونديسيب وسوف تتاح المعلومات لجميع المسؤولين الإداريين الذين سيتمكنهم الاطلاع على التقارير عن حالة المشاريع ورصدها عن طريق الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترنت).

١١- وتنفيذاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧/٤٥، اتخذت سلسلة من التدابير لتحسين إدارة شؤون الموظفين وتعيينهم وتوفير الحوافز لهم، وهو ما يمثل أحد التحديات التي تواجه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. واتخذت عدة مبادرات لزيادة شفافية القرارات وخصوصاً إنشاء لجنة تنفيذية حوّلت باتخاذ جميع القرارات الرئيسية بطريقة جماعية تتسم بالشفافية والمسؤولية. وعقد المدير التنفيذي اجتماعات مع مجلس الموظفين كما عقد ثلاثة اجتماعات مع الموظفين عامة. واستحدثت تدابير أخرى لتحسين جو العمل من بينها اعتماد سياسات لحياة العمل وتعيين أمين للمظالم. وصيغت خطة للتطوير الوظيفي والتدريب لعام ٢٠٠٢ بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا (اليونوف) ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وذلك عقب مشاورات مع كافة الشعب. ويعتبر الوضع التعاقدى والاستقرار الوظيفي للعاملين حاسمي الأهمية بالنسبة لاستبقاء أكثر العاملين كفاءة والحفاظ على مستوى عالٍ من الحافز. ونظراً لنفاد رصيد الصندوق العام، مُنح الموظفون الممولون من صندوق البرنامج عقوداً لمدة ستة أشهر كتدبير طارئ. ودُعيت الدول الأعضاء للمساهمة في رصيد الصندوق العام بغية تأمين تمويل يكفي لضمان الاستقرار الوظيفي وفرص المستقبل الوظيفي

للموظفين الممولين من صندوق البرنامج. وكجزء من مبادراته الخاصة بتقاسم المعلومات، أتاح المدير التنفيذي للدول الأعضاء الإطلاع، عبر شبكة الإنترنت، على قوائم موظفي المنظمة التي تضم مجموعة كيانات الأمانة في فيينا وكذلك موظفي اليونديسيب.

١٢- ويشكل تحسين إدارة الموارد البشرية، وخصوصا تعيين الموظفين، الأساس لتنفيذ البرنامج بصورة فعالة. وجرى تحسين إدارة الموارد البشرية في اليونديسيب وفقا لرؤية الأمين العام لإدارة الموارد البشرية استنادا إلى مبادئ الشفافية وسهولة النقل والتمثيل الجغرافي والجنساني وتقييم الأداء. وبغية معالجة شواغل الموظفين ولضمان إشاعة التنافس والشفافية في تعيين الموظفين، يجري الآن الإعلان عن كافة الشواغل ويتم الاختيار بعد إجراء مقابلات لاستبانة الكفاءات. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٢، يجري التعيين وفقا للسياسة الجديدة لاختيار الموظفين التي اعتمدها الجمعية العامة. وقد لبّت هذه المبادرة حاجة المنظمة للماء الشواغل بسرعة عن طريق تخويل مديري البرامج صلاحية إجراء عملية الاختيار. ولا تخضع الوظائف الممولة من صندوق البرنامج، سواء منها الوظائف المبينة في ميزانية الصندوق أو الداعمة لمشاريع تقنية معينة، للتوزيع الجغرافي من الناحية التقنية. غير أن المدير التنفيذي طلب اعتماد التمثيل الجغرافي كمعيار في عملية الاختيار كما هو الحال بالنسبة للوظائف الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومعرض أمام اللجنة في المرفق الأول بتقرير المدير التنفيذي بشأن الميزانية المنقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/CN.7/2003/15) توزيع الوظائف في اليونديسيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بصرف النظر عن مصدر التمويل.

١٣- وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اعتمدت اللجنة التنفيذية النص النهائي لاختصاصات المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وتجري حاليا عملية لإعادة ترتيب المكاتب الميدانية وحالما تنتهي هذه الممارسة ويتم إعادة تنظيم المكتب سيصدر مخطط تنظيمي منقح ونشرة للأمين العام بشأن تنظيم المكتب. وبالتزامن مع هذه الجهود طرح اقتراح باعتماد هيكل وظيفي، سيتم تطويره عن طريق استعراض اختصاصات كل شعبة من الشعب وأنشطتها ومواردها، وهي عملية بدأت في أوائل عام ٢٠٠٣.

٤- تعظيم فعالية البرنامج

١٤- بغية تعظيم فعالية البرنامج وفقا لما طالبت به اللجنة في قراراتها ١٦/٤٤ و ١٧/٤٥، تواصل تعزيز تدعيم الإشراف على البرامج ورصدها من خلال اتخاذ إجراءات لتقييم

الأنشطة على الصعيدين المواضيعي والبرنامجي وكذلك لتقييم المشاريع كل على حدة. وأنشئت لجنة تنفيذية لمساعدة المدير التنفيذي في اتخاذ قرارات بشأن مسائل الإدارة الاستراتيجية التي تخص مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وبالإضافة إلى الدورات العادية للجنة التنفيذية، توفر اجتماعات كبار الموظفين هي الأخرى آلية للتنسيق الإداري والمناقشات المفتوحة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة واتخاذ القرارات في إطار من الشفافية. وخلال السنة قيد الاستعراض، أعد فريق عامل غير رسمي توجيهات إدارية منقحة تكفل مواءمة التوجيهات المعمول بها لاحتياجات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وتعبّر، ضمن جملة أمور، عن التوصيات الصادرة عن مكتب المراقبة الداخلية تمهيدا للنظر فيها وإقرارها. غير أن هذه العملية علّقت ريثما يتم الانتهاء من استعراض شؤون الإدارة الداخلية وإعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

١٥- وبعد التعديل الذي أُدخل على الإدارة في أيار/مايو ٢٠٠٢، رحّبت الدول الأعضاء وموظفو المكتب بالتزام الإدارة بتحسين: (أ) الأساليب الإدارية؛ و(ب) التمويل؛ و(ج) العمليات؛ و(د) العلاقات بين الإدارة والموظفين؛ و(هـ) الاتصالات. وبغية تنفيذ هذا الالتزام، جزئياً، طُلب إلى أفرقة العمل التي تضم موظفين من مختلف الأقسام أن تحدد الأولويات العملية للمكتب للأجل المتوسط. وفي اجتماع عقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أقرت الدول الأعضاء الأولويات العملية الجديدة للمكتب الواردة في الوثيقة المعنونة "الأولويات العملية: مبادئ توجيهية للأجل المتوسط" المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسيتم تبعا لذلك إعادة تنظيم المكتب بحيث يتابع المجموعة التالية من الأولويات العملية: (أ) اتباع نهج متكامل بصدد المسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة؛ و(ب) وضع المسائل المذكورة في سياق التنمية المستدامة؛ و(ج) تحقيق الموازنة بين أنشطة الوقاية وأنشطة الإنفاذ؛ و(د) اختيار العمليات استناداً إلى المعرفة والرؤية الاستراتيجية؛ و(هـ) المساعدة في إرساء المؤسسات التي تعمل على تشجيع أفضل الممارسات الدولية؛ و(و) تسخير الموارد لاستغلال فعالية الشراكات. وسيتم إعادة تنظيم المكتب بما يمكنه من تنفيذ هذه الأولويات العملية بصورة فعالة. ومن بين أهداف عملية إعادة التنظيم، إجراء تخفيضات في التكاليف الإدارية مع إعادة توزيع الأموال والموظفين خصوصاً للعمليات الميدانية. وسيعمل المكتب على تصميم مشاريع جديدة وأكثر ابتكارية ضمن إطار استراتيجي والحصول على مردود مجزٍ لما ينفق من أموال. وهذا من شأنه أن يشجع الدول الأعضاء على التخلي عما تفرضه من تخصيص لا داعي له لما تسهم به طواعية من الموارد.

٥- إنشاء لجنة البرامج والمشاريع

١٦- أنشئت لجنة البرامج والمشاريع التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في آذار/مارس ٢٠٠١، لتكون آلية مؤسسية لاستعراض مقترحات البرامج والمشاريع. وتتولى مجموعة من موظفي مقر اليونديسيب مسؤولية تقدير كل مقترح من حيث مزاياه التقنية وصحة ميزانيته وآفاقه التمويلية. وتشمل مسؤولية اللجنة، في جملة أمور، تقدير المقترحات واستعراض ما يتصل بها من دراسات الجدوى وإمكانية التمويل وتقييم طريقة التنفيذ المقترحة فضلاً عن المشاورات التي أجريت مع الشريك المنفذ، إن حصل مثلها. ويرد بيان اختصاصات هذه اللجنة في وثيقة التعليمات الإدارية الصادرة عن المدير التنفيذي بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ (ODCCP/MI/11). وفي عام ٢٠٠٢، أوصت اللجنة باعتماد ما مجموعه ٨٣ اقتراحاً. (ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن اقتراحات المشاريع التي تستعرضها اللجنة وتقرها ومن ثم تقوم بمراجعتها كوثائق لمشاريع كاملة لا تحسب سوى مرة واحدة).

١٧- وخلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، سيعمل اليونديسيب على تعزيز قدرته على رصد حالات النجاح والفشل في بلوغ الأهداف العامة للأمم المتحدة والمتمثلة بخفض العرض والطلب العالميين للمخدرات غير المشروعة، وتقييم تأثير برامجه وتحديد أفضل الممارسات المتبعة في مجال مراقبة المخدرات وتقديم تقارير بصورة أكثر انتظاماً عن الاتجاهات السائدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية وكذلك عن سير برامجه. وسيتم ذلك في إطار نهج الميزنة على أساس النتائج. وعلاوة على الرصد المنتظم، سيتم دمج التقييم الدوري المعمق دمجاً كاملاً في إطار الميزنة المستندة إلى النتائج.

٦- تنفيذ المشاريع

١٨- تُحدد طرائق تنفيذ المشاريع وتُعتمد لكل مشروع على حدة وفقاً لأفضل جهة مهتمة لتقديم أكثر خدمات الدعم الفني والإداري فعالية من حيث التكاليف. كما يعتمد اليونديسيب في تنفيذ برنامجه الخاص بالمساعدة التقنية اعتماداً كبيراً على طرائق التنفيذ الوطنية وعلى كيانات الأمم المتحدة، كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضاً بالمنظمة العالمية للجمارك) وعلى المنظمات غير الحكومية، وفقاً لما لدى كل منها من خبرة فنية. وعند وجود المسوّغ، يختار اليونديسيب للاضطلاع بمهمة التنفيذ، معتمداً على الشركاء المنفذين للعناية بالأمر الإداري. ويُستعان ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقديم الدعم إلى المكاتب الميدانية في مجالات يذكر منها تعيين الموظفين المحليين

والإشتراء والتعاقد من الباطن. ويُعنى بكافة هذه الأمور في المقر، مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وبناء على توصية مكتب المراقبة الداخلية، وضع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة مبادئ توجيهية لمعايير تيسير اختيار الترتيبات التنفيذية وأنشأ آلية لتوثيق اختيار طرائق التنفيذ الخاصة بكافة المشاريع والبرامج المقدمة إلى لجنة البرامج والمشاريع. وخلال عام ٢٠٠٢، أجرى المكتب تنقيحا جوهريا وشاملا لترتيب عمل جديد مع اليونديب بناء على توصية مكتب المراقبة الداخلية، وهو ترتيب عُرض على اليونديب في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبدأت بشأنه مناقشات مسهبة في أواخر عام ٢٠٠٢ وستواصل خلال عام ٢٠٠٣.

خامسا- تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٩- حثّت لجنة المخدرات، في قراراتها ١٦/٤٤ و ١٧/٤٥، جميع الحكومات على تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم المالي لليونديب؛ ولاحظت ازدياد عدد الترتيبات الخاصة بتقاسم التكاليف، وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يواصل بذل جهوده بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل توسيع قاعدة المانحين وزيادة التبرعات المقدمة إلى صندوق البرنامج بما في ذلك صندوق الأغراض العامة؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يعد بأسرع ما يمكن تقريراً يقيّم حالة ميزانية الدعم وصناديق اليونديب للأغراض العامة ويحتوي على خيارات لتأمين تمويل مضمون يمكن التنبؤ به، لكي يتسنى للجنة أن تبدأ بالنظر في ذلك التقرير في اجتماع من أقرب الاجتماعات التي تعقدها فيما بين الدورتين وأن تحتتم تلك المناقشة في دورتها السادسة والأربعين، آخذة في الاعتبار الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة إلى الصندوق.

الإجراءات المتخذة

٢٠- أنشأت اللجنة، في اجتماعها الرابع المنعقد فيما بين الدورتين، فريقا عاملا لدراسة مختلف الخيارات المتعلقة بتأمين تمويل مضمون ويمكن التنبؤ به لصندوق البرنامج. وعقد الفريق العامل، الذي رأسه ممثل إيطاليا، أربعة اجتماعات ناقشت خلالها الدول الأعضاء شتى طرائق التمويل واستعرضت مختلف المقترحات ووافقت على مجموعة من خيارات التمويل معروضة أمام اللجنة في مشروع قرار لكي تنظر فيه.

٢١- ويعدّ اليونديب الآن استراتيجية جديدة لجمع الأموال تستهدف، من جملة ما تستهدفه، المؤسسات والقطاع الخاص، من خلال بناء الشراكات، ومختلف الصناديق. وسوف تعمل المكاتب الميدانية على ترويج أنشطة جمع الأموال على المستوى المحلي. وقد تحقق نجاح كبير في حشد الموارد في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف وذلك، على سبيل المثال،

مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية. وتوضع ترتيبات تقاسم التكاليف عادة فيما يتعلق بقرض تأخذه الحكومة المعنية من مؤسسة مقرضة متعددة الأطراف. ثم توفر الحكومة جزءاً من الأموال التي اقترحتها لليونديسب من أجل مشاريع معينة تنفذ في بلدها. وتدل ترتيبات تقاسم التكاليف من هذا القبيل على ازدياد أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات الإقراض الدولية في مكافحة المخدرات. فقد قدم، على سبيل المثال، كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية قروضاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية لتمويل الأعمال المعنية بمراقبة المخدرات. ويقدم مصرف التنمية الآسيوي الآن قرضاً إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتمويل التنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة من الزراعة غير المشروعة لحشيش الأفيون. ويمول اليونديسب جزءاً من البرنامج ذاته في إطار أنشطته الخاصة بالتنمية البديلة. وقد صمّم المشروع الإجمالي بالاشتراك مع سلطات لاوس. وتبرّعت الجماهيرية العربية الليبية بتغطية التكلفة الكاملة لمشروع متعدد القطاعات للمساعدة في مراقبة المخدرات يضطلع به اليونديسب في ذلك البلد. وأخذ التعاون بين اليونديسب وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ينمو إثر التوقيع على اتفاقات بشأن تمويل البرامج التي تعالج فيروس القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتعاطي المخدرات. وتُبرز هذه المبادرات دور اليونديسب كمحفز على حشد الأموال من مصادر مختلفة، سواء أتت هذه الأموال في نهاية المطاف عن طريقه أم لا.